

## وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٢٥٧٢ لسنة ٢٠٠٣

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم المرور ، وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر باللائحة التنفيذية

لقانون البيئة :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠١ الصادر باللائحة التنفيذية

لقانون المرور :

وعلى قرار وزير الداخلية التنفيذي رقم ٢٢٥٢٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إدراج فحص

عادم المركبات ضمن إجراءات الفحص الفني بإدارتي مرور الجيزة والقليوبية :

وعلى قرار المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الإسكندرية في ٢٠٠٣/١/٢٩

وقرار محافظ الإسكندرية رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٠٣ :

وعلى قرار المجلس الشعبي المحلي لمحافظة بنى سويف في ٢٠٠٣/٦/٢٣

وقرار محافظ بنى سويف رقم ٦٧٧ لسنة ٢٠٠٣ :

وعلى موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الدقهلية في ٢٠٠٣/١٠/٧

وعلى مذكرة الإدارة العامة للتشريع بوزارة العدل

**قرار:**

**مادة ١ - لا يجوز الترخيص بتسيير الآلات أو المركبات ، التي ينتج عنها**

**عادم تتجاوز مكوناته الحدود القصوى المقررة في المادة (٣٧) من اللائحة التنفيذية**

**لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥**

**ماده ٤** - يتم قياس عادم تلك الآلات أو المركبات أو الأجهزة التي يوفرها جهاز شئون البيئة بوزارة الدولة لشئون البيئة بالتنسيق مع قطاع الشرطة المتخصصة بالوزارة وفقاً للاتفاق المبرم في هذا الشأن أو بالأجهزة التي يوفرها صندوق تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة الشرطة باعتباره المشرف على خطة الفحص البيئي ، في إدارات المرور بالمحافظات المختلفة تبعاً لمراحل التنفيذ التالية .

**ماده ٣** - ينفذ الفحص لقياس العادم بإدارات مرور الإسكندرية ، وبنى سويف ، والدقهلية ، وفقاً لإجراءات الفحص البيئي التي سبق تقريرها من قبل جهاز شئون البيئة ، مقابل ثلاثة جنيهات قيمة التكلفة المحددة بمعرفة المحافظات المشار إليها للحصول على تلك الخدمة .

**ماده ٤** - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١/٦/٢٠٠٤

تحريراً في ٦/١١/٢٠٠٣

وزير الداخلية

حبيب العادلى